

فلسطين

«السلطة» تضرب صمود الأسرى مجدداً

لم ينته مسلسل تحويل السلطة الفلسطينية وزارة الأسرى إلى مجرد هيئة، فهي منذ انْقلت قبل عدة قصيرة عيسى قراقم من إدارة الهيئة، توالت تقلبص دورها في وقتٍ تحصل فيه «نادي الأسير»، المؤسسة الأقدم، تحت وقع «الضغوط» الإسرائيلية

رام الله - من رضا

فوجئ أحد عشر محامياً يعملون في «هيئة شؤون الأسرى» الفلسطينية بإنهاء خدماتهم وتمثيلهم الأسرى أمام محاكم العدو الإسرائيلي، إذ لم تُجدد الهيئة عقود عملهم السنوية كما جرت العادة منذ عام 2008. الخطوة غير المسبوقه قبل أيام طالوت رئيس الدائرة القانونية في الهيئة إباد مسك، ومحامين آخرين شهيرين في قضايا الأسرى، في وقت امتنعت فيه الهيئة، التي كانت وزارة سابقاً، عن تقديم أسباب واضحة لذلك، تماماً كما فعلت عند إقالة

تحاول رام الله تقليص دور «نادي الأسير»، لمصلحة «الهيئة»

رئيسها السابق (كان وزير الأسرى) عيسى قراقم، وسط أزمات تراكمية تلاحق الهيئة وبعانيتها مؤسسة «نادي الأسير الفلسطيني». ويربط كثيرون بين ما حدث، وبين التهديد الأميركي والإسرائيلي المتواصل في ملف الأسرى، وخاصة قضية رواتبهم التي سارت طرف للسلطة الفلسطينية، بل صار تحول وقف مخصصات الأسرى شرساً لأي مفاوضات لاحقة. وعلى مدى

السودان

البشير يقم «جمعة التغيير»: احتجاجات الخبز أزمة مفتوحة؟

تجدد الاحتجاجات في السودان ضد نظام البشير. وسط دعوات وتوجيهات المعارضة التي تسعى إلى التركيز على العصر الجمهوري والحكومة، فيما يستمر البشير في مواجهة أكبر الأزمات السياسية التي يشهدها باستخدام العنف

في استمرار لاحتجاجات الخبز في السودان المطالبة بإسقاط نظام الرئيس عمر البشير، على خلفية الأزمة الاقتصادية الخانقة، خرج المئات، أمس، في جمعة «التغيير والحرية»، في تظاهرات في العاصمة الخرطوم ومدينة أم درمان، الواقعة قبالة العاصمة على الضفة الغربية لنهر النيل، تلبية لدعوة «تجمع المهنيين السودانيين»، الذي انضم إليه قوى «نداء السودان»، والإجماع الوطني»، والتجمع الاتحادي». وتجمعت دعوات لأسبوع حافل بالتظاهرات، تعززت قوى المعارضة لإطلاقها في الأيام المقبلة، بتنظيم موكب ثالث إلى قصر الجمهوري، الأحد المقبل، لتسليم مذكرة تطلب البشير بالتنحي، قبل التوجه نحو البرهان في أم درمان الأربعاء، المقبل، لتسليم مذكرة تطلب برحيل الحكومة الحالية، في الخرطوم، خرجت تظاهرات متفرقة في أحياء

السنين الماضيتين، لوحظ أن «هيئة الأسرى» أوقفت صرف مستحقات مجموعة من الأسرى والمحربين، لكنها تراجعت جراء ضغوط واسعة. عنوان «استغلال المساعدات الدولية في تمويل الأسرى الذين ينفذون عمليات إرهابية».

منذ متى بدأت الإشكالية؟كان واضحاً أن الإضراب الجماعي الأخير في سجون العدو الذي جرى في نيسان/

الجلسات (الغلسطنبية) بوقف عقودهم»، في حين أن مصادر أخرى وأسرى محررين، قالوا لـ«الأخبار»، إن الدوائر المختصة بشؤون الأسرى جذرية متدرجة سيشهدها نادي الأسير وهيئة شؤون الأسرى»، وذلك بتقليص صلاحيات «النادي» أولاً، وأخراج «المزعجين» من الهيئة ثانية، ويبدأ هؤلاء على التقرير الأول

الجنحة يرأسها أمين السر لـ«مركزة فتح» للواء جبريل الرجوب، قائلاً «الأسرى» على استباقه، علماً بأن العقود من هذا النوع تعمل به غالبية مؤسسات السلطة وقائمة واسعة من شركات القطاع الخاص. ثمة خطوات أخرى يحذر منها محررون دخلت حيز التنفيذ وتهدف إلى إضعاف دور «الهيئة» وليس «نادي الأسير» فحسب، وهنا لم تنتج تصريحات رئيس الهيئة الجديد، اللواء قدري أبو بكر، في طمأنئة الأسرى والمحربين، لما قال إن ما يحدث هو مباحثات بين «الهيئة» و«النادي» لتقديم خدمات أفضل وصياغة «علاقة تكاملية» دون تكرار للخدمات واختلال للصلاحيات، وما سبق يؤكد امتعاض رئيس الهيئة السابق، قراقم، مما يجري، إذ حذر من وجود محاولات لإضعاف «الهيئة» وتهميش دورها، تزامناً مع استهداف حكومة العدو للأسرى.

وقال قراقم في تصريحات إعلامية: «جمعية نادي الأسير أيضاً يجب الحفاظ عليها وتعزيز دورها وهي كما الهيئة رسمية ومسجلة، وأعضاؤها منخبون ديموقراطياً»، وكان وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد ايران قد لوح بفرض عقوبات إضافية على الأسرى الفلسطينيين، ونصحت بتقليل عدد الزيارات المعتقلات، وإنهاء الاعتراف بمبملي الاقسام والسجون، ووقف الفرز التختطبي داخل الغرف وأقسام المعتقلات، ووقف «أموال الكانتينا» (المخصص) لتحويلها «هيئة الأسرى» اليهم (400 شيكل لكل أسير)، وكذلك الأموال التي يدخلها أهاليهم (من 600 شيكل إلى 1200 شيكل كحد أعلى)، وأيضاً منع الأسرى من تسلّم مطابخ الأقسام أو تحضير الطعام بأنفسهم.

لا استراتيجية واضحة، حتى الآن، بشأن التموّض السياسي لعمران السلطة فقط من خلال ميزانيات وطنية مخصصة بشكل كبير لتفقات الجيش وأجهزة الأمن.» مشيراً إلى أن البشير «يواجه معارضة شعبية مفتوحة ومتزايدة.» وكل ذلك يجعل مستقبله غير مؤكد.»

على البلاد منذ عشرين عاماً، يرى ريفز أنه «في حالة انهيار منذ نحو عقد»، وأن «النظام يحافظ على السلطة فقط من خلال ميزانيات وطنية مخصصة بشكل كبير لتفقات الجيش وأجهزة الأمن.» مشيراً إلى أن البشير «يواجه معارضة شعبية مفتوحة ومتزايدة.» وكل ذلك يجعل مستقبله غير مؤكد.»

مستحقات نهاية الخدمة لهم، وخاصة أن العقد السنوي (النوع القابل للتجديد) يمهّد للوصول إلى صيغة قانونية تجيز لهم الحصول على «نهاية الخدمة»، وهو ما عملت «الهيئة» على استباقه، علماً بأن العقود من هذا النوع تعمل به غالبية مؤسسات السلطة وقائمة واسعة من شركات القطاع الخاص.

ثمة خطوات أخرى يحذر منها محررون دخلت حيز التنفيذ وتهدف إلى إضعاف دور «الهيئة» وليس «نادي الأسير» فحسب، وهنا لم تنتج تصريحات رئيس الهيئة الجديد، اللواء قدري أبو بكر، في طمأنئة الأسرى والمحربين، لما قال إن ما يحدث هو مباحثات بين «الهيئة» و«النادي» لتقديم خدمات أفضل وصياغة «علاقة تكاملية» دون تكرار للخدمات واختلال للصلاحيات، وما سبق يؤكد امتعاض رئيس الهيئة السابق، قراقم، مما يجري، إذ حذر من وجود محاولات لإضعاف «الهيئة» وتهميش دورها، تزامناً مع استهداف حكومة العدو للأسرى.

وقال قراقم في تصريحات إعلامية: «جمعية نادي الأسير أيضاً يجب الحفاظ عليها وتعزيز دورها وهي كما الهيئة رسمية ومسجلة، وأعضاؤها منخبون ديموقراطياً»، وكان وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد ايران قد لوح بفرض عقوبات إضافية على الأسرى الفلسطينيين، ونصحت بتقليل عدد الزيارات المعتقلات، وإنهاء الاعتراف بمبملي الاقسام والسجون، ووقف الفرز التختطبي داخل الغرف وأقسام المعتقلات، ووقف «أموال الكانتينا» (المخصص) لتحويلها «هيئة الأسرى» اليهم (400 شيكل لكل أسير)، وكذلك الأموال التي يدخلها أهاليهم (من 600 شيكل إلى 1200 شيكل كحد أعلى)، وأيضاً منع الأسرى من تسلّم مطابخ الأقسام أو تحضير الطعام بأنفسهم.

تقرير

عمران خان في أنقرة: دوافع اقتصادية لباكستان... وفوائد سياسية لتركيا

بدا الكونغرس الأميركي دورته الجديدة بصدق جلسته الأولى وسط انقسام بين الديموقراطيين الذين يسيطرون على مجلس النواب والجمهوريين الذين عززوا غالبيتهم في مجلس الشيوخ. ومن أول التحديات التي تواجههم في مجلس الشيوخ، كان إقرار تمويل الحكومة من أجل وقف الإغلاق الجزئي للوكالات الفدرالية، وفيما تمكّن الديموقراطيون من تمرير تمويل مؤقت في مجلس النواب، إلا أنّ من المتوقّع أن يُعزّض من قبل الجمهوريين في مجلس الشيوخ

اتحادية، منذ 21 كانون الأول، عندما فشل الكونغرس في تمرير الميزانية. فعلى الرغم من أن نحو 75 في المئة من الحكومة قد موله الكونغرس، إلا أن وكالات رئيسية مثل وزارة الأمن الداخلي، العدل، والزراعة، والخزانة، والنقل والتجارة، ووزارة الإسكان والتنمية المدنية، إضافة إلى وكالة حماية البيئة، بقيت من دون تمويل. النضال المنان أقرهما مجلس النواب، أول من أمس، يلحظان تمويلاً مؤقتاً للإدارات الفدرالية المغلقة، ويتيحان الوقت لإجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق بين البعث الأبيض والمعارضة الديموقراطية. بشأن السبيل الأمثل للتصدي للهجرة غير الشرعية. إلا أن زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، أعلن أنه لن يتحدّد موعداً للتصويت على هذين النصين إلا إذا حصل من تزامن أحد النصين لغاية 30 أيلول، ولأنهما في نهاية المطاف لن يريا النور إذا لم يوقّع عليهما الرئيس. ويضمّن أحد النصين لغاية 30 أيلول، تمويل معظم الإدارات الفدرالية المغلقة حالياً، فيما يعلّو النض الآخر لغاية 8 شباط الميزانية الحساسة لوزارة الأمن الداخلي المسؤولة عن ضبط الحدود، وذلك بهدف إتاحة الوقت الكافي للتوصل إلى حلّ لهذه المسألة الخلاقية.

وفيما يدخل هذا الإغلاق أسبوعه الثالث، فهو يتخذ أوجهاً عدّة من قبل المرشح ألا يوافق عليها بسبب عدم تلبيةها شرط الرئيس دونالد ترامب بتمويل بناء جدار على الحدود المكسك.

فجوة التمويل التي ظهرت للمرة الثالثة خلال عام، تلقى الضوء على واحد من أطول الإغلاقات التي تشهدها الحكومة الفدرالية تاريخياً. وقد أدى ذلك إلى إغلاق أجزاء كبيرة من وزارات رئيسية عدّة ووكالات

الولايات المتحدة

إغلاق «الحكومة الفدرالية» مستمر: 800 ألف عامل ينتظرون «الشيوخ» وترامب

فيما بدأ غير مبال بالعمالء في إدارة أمن المواصلات، وغيرهم من العاملين في المجال الأمني، والعمّال الفدراليين، الذين باتوا ضحية مواجهة سياسية. أما المرة الوحيدة التي تطرّق خلالها الرئيس الأميركي إلى العمال الحكوميين، فقد كانت من خلال اعتباره العمالة منهم أنهم «قوة معادية»، وجزءاً من «الدولة العميقة» التي لا يتق بها هو ودااعميه. «هل يدرك الديموقراطيون أن غالبية الأشخاص الذين لا يتلقون أجراً هم ديموقراطيون»؟ تساءل ترامب في تغريدة عبر «تويتز».

رؤية ترامب هذه التي تستند إلى أن غالبية القوة العمالة هي ديموقراطية «غير مثقّنة»، بحسب ما أشار إليه البروفسور بول لايت في حديث إلى صحيفة «نيويورك تايمز». وقد لفت هذا الأخير إلى أن استنحاج ترامب مبنى على أن «الاتحادات الفدرالية تمكّن وجوداً كبيراً بين القوى العاملة الفدرالية، وغالبية هذه الاتحادات ديموقراطية. ولكن لم يكن هناك أي استطلاع يتطرّق إلى تلك المسألة».

الموجهة الأولى بين الديموقراطيين والجمهوريين بدأت، ويبدو أنها تستستمر إلى وقت ليس بغير، خصوصاً أن البيت الأبيض يعارض بشدّة الإجراءين اللذين أقرهما مجلس النواب، لأنهما لا يلحظان تمويلاً لبناء الجدار الحدودي الذي يريد ترامب، ويرفضه الديموقراطيون. كذلك، سارع الجمهوريون إلى التنديد ب«النصوت العديم الفائدة الذي لا يوفر الوسائل التي تحتاج إليها لثمانين حدودنا»، فيما يقول الديموقراطيون إنهم يؤيّدون تعزيز بعض الإجراءات المتخذة لمراقبة الحدود وضبطها، لكنهم يرفضون بشدّة بناء جدار يعتبرونه «غير فعّال»، و«باطل الكلفة».

هؤلاء الذي قد يترشحون للانتخابات الرئاسية عام 2020، بمن فيهم هو نفسه. الأمر نفسه يسري على ترامب، الذي يتحدث عن الحاجة لـ«الحماية» على الحدود الجنوبية للبلاد، هو قال إنه ينوي إبقاء الإغلاق الحكومي قائماً إلى أن يحصل على تمويل الجدار، (الأخبار)



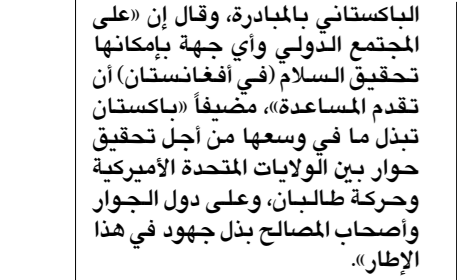
ينوي ترامب إبقاء الإغلاق قائماً إلى أن يحصل على تمويل الجدار مهم المكسك (أ ف ب)

يعارض البيت الأبيض بشدّة الإجراءات اللذين أقرهما مجلس النواب

«

هوأد الذي قد يترشحون للانتخابات الرئاسية عام 2020، بمن فيهم هو نفسه.

الأمر نفسه يسري على ترامب، الذي يتحدث عن الحاجة لـ«الحماية» على الحدود الجنوبية للبلاد، هو قال إنه ينوي إبقاء الإغلاق الحكومي قائماً إلى أن يحصل على تمويل الجدار، (الأخبار)



في ملف أفغانستان واجتذاب جارتها باكستان إلى صفها في إطار المنافسة على الرعامة الإسلامية مع السعودية. وترى أنقرة أنها قادرة على أداء دور الأئني تبعد بائزياج عن الالتصاق المسلحة الوحيدة الموجودة عسكرياً هناك في إطار «الناتو». فرصة انتهزها إردوغان ليعلن عن مبادرة لعقد قمة ثلاثية في إسطنبول تجمعته إلى كل من خان والرئيس الأفغاني أشرف غني. واعتبر أن القمة «ستكون وسيلة لتجاوز مشكلات عديدة»، مشيراً إلى موافقة كل من غني وخان على عقدها، وتوقع تنقلها عقب الانتخابات المحلية في تركيا في آذار/ مارس المقبل. ورحب الضيف

اتلف إدوغان مبادرة لصعد قمة للابتع نصم تركيا باكستان وأفغانستان (الناضوخ)

رئيس الوزراء الباكستاني، أثناء مشاركته في مأدبة عشاء أقامها اتحاد الغرف والبورصات التركية والسفارة الباكستانية لدى أنقرة، وحصراها وزيار الخارجية والتخطيط الباكستانيان: «جئت مع فريقتي لأنّه حان الوقت لأنّ نرفع باكستان وتركيا حجم تجارتهم». وحث الشركات التركية على الاستثمار في بلاده في مجالات مختلفة، بينها التنقيب عن الغاز والنفط والمعادن ومشاريع إسكانية ضخمة. الجدير ذكره أن البلدان يتقمان بنمو لافت، بدأ العام الماضي، في العلاقات على صعيد الصناعات العسكرية التركية. إذ وقعت إسلام آباد اتفاقيات لشراء مروحيات «اتاك» التركية. ووقع الجانبان اتفاقية لتصانعة أربع سفن من طراز «ميلغيم»، كما فارت شركة تركية بمناقصة لتحديد غوصات البحرية الباكستانية. من هنا، تتخرق تركيا إلى الفتح الإسلامي، كما قرصة أكثر لها لتعزيز اقتصادها في إطار مأكسة البحرية والاستثمار الخارجي، من جانب، ومن جانب آخر تعزيز موقعها السياسي، عبر أداء دور أكثر تأثيراً مع الرياض وواشنطن، ونسج علاقات اتحاد الصين وإيران ولا تنتهي بتركيا. جولات خارجية شرع بها خان منذ مدة، سيطر على جميعها العنوان الاقتصادي، لتخط رحاله أخيراً في أنقرة.

على استنباط هذه الغاية من وراء هذه المبادرة، لا بد من فهم موقفها من

^[1] الرئيس الأميركي، الذي طالوت رئيس الدائرة القانونية في الهيئة إباد مسك، ومحامين آخرين شهيرين في قضايا الأسرى، في وقت امتنعت فيه الهيئة، التي كانت وزارة سابقاً، عن تقديم أسباب واضحة لذلك، تماماً كما فعلت عند إقالة

^[2] الرئيس السابق (كان وزير الأسرى) عيسى قراقم، وسط أزمات تراكمية تلاحق الهيئة وبعانيتها مؤسسة «نادي الأسير الفلسطيني». ويربط كثيرون بين ما حدث، وبين التهديد الأميركي والإسرائيلي المتواصل في ملف الأسرى، وخاصة قضية رواتبهم التي سارت طرف للسلطة الفلسطينية، بل صار تحول وقف مخصصات الأسرى شرساً لأي مفاوضات لاحقة

^[3] «هيئة شؤون الأسرى» الفلسطينية بإنهاء خدماتهم وتمثيلهم الأسرى أمام محاكم العدو الإسرائيلي، إذ لم تُجدد الهيئة عقود عملهم السنوية كما جرت العادة منذ عام 2008

^[4] حملته مجهولة على مقر لتفريون، فلسطين، الرسمي في غزة (أس (إ ب))